البحث
٥

بعض مظاهر الفساد السياسي في أثينا وروما
الرشوة والإختلاس في أثينا أوائل القرن الرابع ق. م
وشراء الأصوات الإنتخابية في روما أواخر العصر الجمهوري

د. حسين الشيخ/ كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

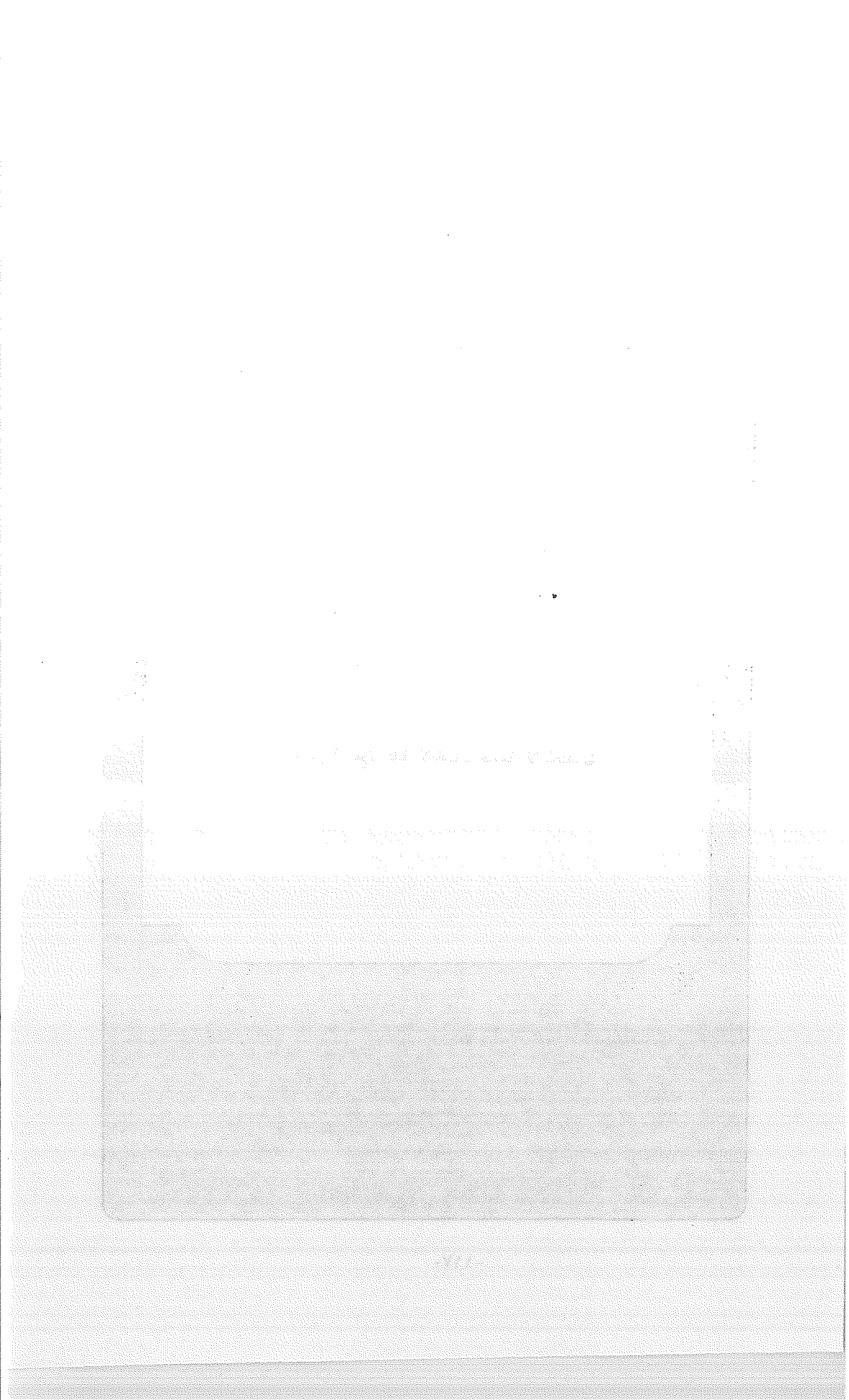

بعض مظاهر الفساد السياسي في أثينا وروما
الرشوة والإختلاس في أثينا أوائل القرن الرابع ق. م
وشراء الأصوات الإنتخابية في روما أواخر العصر الجمهوري

من معاني كلمة الفساد في الحياة اليومية أن موظفاً عاماً قد إستغل سلطانه للحصول على دخل أعلى لا يستحقه من الخزينة العامة أو من الشعب بشكل من الأشكال(١).

ويرى البعض أن هذا الفساد قد يتواجد في العديد من الأنظمة السياسية بإستثناء نوعين منها:

الأول: هو الحكم المونارخى (الفردي المطلق) حيث توظف كل مصادر الدخل لخدمة الحاكم، وبالتالي يصبح محظوراً على أي موظف عام أن يتخطى حدود الدخل المسموح له به من قبل الحاكم الفرد،

الثاني: وهو حكم الشعب حيث يصبح كل فرد من أفراد الشعب مراقباً لأي مظهر من مظاهر الإنحراف، وبالتالي يكون من الصعب على أي موظف عام أن يثرى ثراءاً غير مشروع على حساب الشعب.

وبإستبعاد هذين النوعين من الأنظمة السياسية يمكن القول بأن الفساد السياسي قد ينتشر في مجتمع تحكمه أقلية قد تسمح لنفسها أو لغيرها بإستغلال وظائفها وسلطاتها لتحقيق فائدة لا تستحقها على حساب الشعب(٢).

إلا أن هذا الرأي يتناقض مع تعريف الفساد السياسي الذي جاء به

---

(١) Jacob van klavern, The concept of corruption, in Arnold J. Heidenheimer (ed.), Political Corruption, Readings in Comparative Analysis, New york 1970, p. 38.

(٢) Idem., Corruption as a Historical Phenomenon, in Arnold J. Heidenheimer (ed.), Political Corruption, Readings in Comparative Analysis, New York 1970, pp. 67 - 69.

معجم العلوم الإجتماعية، والذي يقول أن الفساد ظاهرة عامة لا ترتبط بنظام سياسي معين، أو بشعب معين، أو فترة زمنية معينة[١].

ويمكن لنا أن نطبق هذا المفهوم على مجتمعين مختلفين ظهر فيهما هذا النوع من الفساد، فيقدم المجتمع الأثيني المثال على هذا الفساد في بدايات القرن الرابع ق. م، ويمثل مجتمع روما ذلك النوع من الفساد خلال القرن الأول ق. م.

وبالنسبة لأثينا فبرغم أن القرن الخامس ق. م لا يخلو من دلائل واضحة على الفساد السياسي وظهور الرشوة والإختلاس[٢]، إلا أننا سنركز هنا على السبعة عشر عاماً التي تلت عودة الديموقراطية الأثينية من «إتفاق العفو» في ٤٠٣ ق. م إلى «صلح الملك» في ٣٨٧ ـ ٣٨٦ ق. م، حيث أن هذه الفترة تمتلىء بالأدلة على الفساد السياسي، ومصدرنا الأساسي هنا هو ليسياس الذي تمتلىء خطبه بالإشارات إلى ذلك الفساد[٣].

ويورد لنا ليسياس في خطبه ما لا يقل عن عشر حالات اتُهم فيها ثلاث عشر شخصاً إما منفردين[٤]، أو مجتمعين[٥] بقبول رشوة أو بالإختلاس من

---

(١) Corruption: in Julius Gould, William Kolb, A Dictionary of the Social Sciences, New York 1964.

(٢) رغم غنى الكوميديا بالإشارات إلى هذا الفساد فلربما كان من الأفضل استبعادها كمصدر حيث أن تعميماتها ومبالغاتها قد تقود إلى مزالق خطرة.

(٣) قبل نحو عشر سنوات ظهرت دراسة إحصائية لعدد ضخم من حالات الفساد السياسي في أثينا اعتمد فيها الباحث بالإضافة إلى خطب ليسياس على أندوسيديس وعلى Hellenica Oxyrhynchia، وعدد من القصاصات المختلفة، لكنه اكتفى بمجرد إحصاء هذه الحالات.
وقد فضلنا هنا الإعتماد على ليسياس كمصدر أساسي لدقته، كما تم الإعتماد جزئياً على ديموستينيس وكسنوفون.
والإضافة التي أحاول القيام بها هنا هي محاولة تحليل هذه الظاهرة في ضوء ظروف المجتمع الأثيني في فترة زمنية معينة، ثم مقارنتها بظاهرة مشابهة في مجتمع آخر هو المجتمع الروماني، وفي فترة زمنية ـ رغم بعدها ـ إلا أنها قد تتشابه مع الفترة موضوع البحث. راجع: Barry S. Strauss, Bribery and Embezzlement in Athenian Politics, the Ancient World, Vol. xi, nos. 3 - 4 (1985), pp. 67 - 74.

(٤) الحالات الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة.

(٥) الحالات الثالثة والسادسة والعاشرة.

المال العام، وأحياناً كان يتم إتهام أحد الأشخاص بالتهمتين معاً[١]:

ـ الحالة الأولى تم فيها توجيه الإتهام بتقاضي رشوة والإختلاس من المال العام إلى واحد من كبار الموظفين Archon ربما حوالي ٤٠٣ ـ ٤٠٢ ق. م، لكن ليسياس لم يفصح عن إسم المتهم[٢].

ـ الحالة الثانية وفيها نجد أن ليسياس نفسه في ٣٩٩ ق. م يقدم إتهاماً ضد أحد الموظفين العموميين ويدعى نيكوماخوس Nicomachos، وكان قد تولى وظيفة مندوب تشريعي خاص في ما بين الأعوام ٤١٠ ـ ٤٠٤ ق. م، والأعوام ٤٠٣ ـ ٣٩٩ ق. م، وكان الإتهام يتضمن أن نيكوماخوس قد تلقى رشاوي كي يقوم بتسجيل قوانين معينة لصالح الراشي، بالإضافة إلى إختلاسه من المال العام، كما أضيفت له تهمة أخيرة هي محاولة قلب نظام الحكم الديموقراطي[٣].

ـ الحالة الثالثة وفيها قدم كاليستراتوس من أفيدنا Callistratos of Aphidna في عام ٣٩٢ ق. م اتهاماً ضد كل من: أبكيراتيس من كيفيسيا Epicrates of Cephisia وأندوكيديس من كيداثينايون Andocides of Cydathenaion، وكراتينوس من سفيتوس Cratinos of Sphettos، وايبوليديس من اليوسيس Euboulides of Eleusis، وقد كان الأربعة بمثابة سفراء في بعثة سلام إلى إسبرطة في مطلع ذلك العام، وكانت قائمة الإتهامات الموجهة إليهم تتضمن: عدم الإلتزام بالتعليمات الموجهة إليهم، تقديم تقرير غير دقيق لحكومتهم، تقديم معلومات غير صحيحة عن حلفاء الدولة، ثم قبولهم لرشاوي عدة[٤].

ـ الحالة المرابعة وتخص ديوتيموس من أيونيميون Diotimos of Euonymon الذي تولى منصب أحد الجنرالات العشر في ٣٩٠ ـ ٣٨٩ ق. م، والذي كما يذكر ليسياس قد تم إتهامه (دون وجه حق) بإختلاس أربعين تالنت من حصيلة التجارة البحرية لأثينا (ναύκληρος καὶ ἔμπορος)[٥].

---

(١) الحالات الأولى والثانية والخامسة والسادسة والعاشرة.

(٢) Lys., 16, 21, 22.

(٣) Lys., 30, 2, 9, 26. cf. M. H. Hansen, Eisangelia, Odense 1975, Catalogue No. 140.

(٤) Demosth., 19, 277 - 79.

(٥) Lys., 19. 50.

ـ الحالة الخامسة هي اتهام قُدم ضد الجنرال أرجوكليس Ergocles في ٣٨٩ ق. م، بأنه قد اختلس من الميزانية العامة ما يزيد عن الثلاثين تالنت، بالإضافة إلى تلقيه رشاوي[١].

ـ الحالة السادسة وفيها تم إتهام فيلوكراتيس Philocrates أحد معاوني أرجوكليس الذي أدين بالرشوة والإختلاس في الحالة الخامسة، وكان موضوع الإتهام أن فيلوكراتيس قد استولى على الثلاثين تالنت التي سبق وإن اختلسها أرجوكليس، ورفض إعادتها للدولة، وقد تضمن الإتهام إيضاً أن فيلوكراتيس كان قد ساعد أرجوكليس في عملية اختلاس الثلاثين تالنت، بالإضافة إلى أن هو نفسه قد تلقى العديد من الرشاوي، وتنتهي قائمة الإتهام الطويلة بإتهام أخير مقتضاه أن فيلوكراتيس يساعده آخرون قد قدموا رشاوي لما يزيد عن ألف ومائة أثيني خلال محاكمة أرجوكليس حتى تسير المحاكمة لصالحهم، وهو مالم يحدث[٢].

ـ الحالة السابعة وقد تم فيها توجيه تهمة الإختلاس إلى أجيروس من كوليتيس ـ غالباً بعد توليه لمنصب الجنرال في ٣٨٩ ـ ٣٨٨ ق. م ـ وأدين بالإختلاس، وترتب على عدم مقدرته على الوفاء بديونه أن زج به في السجن[٣].

ـ الحالة الثامنة وفيها تم توجيه تهمة الإختلاس إلى بامفيلوس من كيريادي Pamphilos of keiriadae عام ٣٨٨ ق. م، وكان بامفيلوس قد تولى منصب الجنرال في العام ٣٨٩ ـ ٣٨٨ ق. م، وقد أدين بامفيلوس بالتهمة وتمت مصادرة مزرعته وبيعها لحساب الخزينة العامة[٤].

---

(١) Lys., 28; 3, 16, 29; 2, 5; 3, 25, 5. cf. Hansen, op. cit., No. 73.

(٢) Lys., 29, 2 - 3, 5, 11, 12.

(٣) Demosth., 24, 135. Cf. J. K. Davies, Athenian Propertied Families, Oxford 1971, P. 278.

وعن الإجراءات القضائية التي كانت تتم في حالة الإتهام بالرشوة أو الإختلاس راجع:

P. Vinogradoff, Outlines of Historical Juris Prudence, Vol. 2, The Juris Prudence of the Greek City, Oxford 1922, p. 168; D. M. Macdowell, The law in Classical Athens, Ithaca 1978, PP. 172 - 4; P. J. Rhodes, A Commentary on the Aristotelian Athenaion Politeia, Oxford 1981, pp. 525, 662.

(٤) Xen., Hell., 5. 1. 2; cf. Davies, op. cit., p. 365.

ـ الحالة التاسعة اتُهم فيها ثراسيبولوس من كوليتوس Thrasybulos of Collytos بأنه بعد توليه منصب الجنرال في ٣٨٨ ـ ٣٨٧ ق. م طلب من بعض أسرى الحرب الأثينيين رشوة قدرها ثلاثون مينا حتى يرتب لهم أمر إطلاق سراحهم(١).

ـ الحالة العاشرة هي اتهام أبيكراتيس وبعض معاونيه بأنهم قد اختلسوا من المال العام، ثم عرضوا رشوة على من قدموا ضدهم هذا الإتهام حتى يغضوا النظر عن الإستمرار في تقديم الدعوى(٢).

والقراءة المتأنية لهذه الإتهامات توضح لنا ملاحظتين هامتين هما:

أولاً: أنه في فترة زمنية قصيرة نوعاً ما لم تتجاوز السبعة عشر عاماً تم توجيه الإتهام ضد ثلاثة عشر من الشخصيات العامة إما فرادى أو بشكل جماعي بتقاضي رشوة للعمل ضد الصالح العام، أو بالإختلاس من الخزينة العامة، أو وفي أغلب الأحوال بالتهمتين معاً.

ثانياً: يبدو من قائمة المتهمين السابقة عرضها أنه لم توجد شخصية عامة أو ممارس للعمل السياسي بمأمن من إحتمال توجيه الإتهام له بالرشوة أو الإختلاس، فرغم أن القواد العسكريين قد شكلوا جزءاً لا يستهان به من المتهمين، إلا أنه كان قد تم توجيه الإتهام أيضاً لسياسيين وسفراء وأراخنة ورجال قضاء وموظفين عموميين.

وفي محاولة لبحث الأسباب الكامنة وراء إنتشار وكثرة مثل هذه الإتهامات فقد تكون بعض الأفكار التالية مدخلاً مناسباً:

١ ـ كانت الخزينة العامة في أثينا في ذلك الوقت شبه فارغة، وبالتالي فمن الممكن أن تكون الغرامات التي تفرض على المتهمين بالرشوة أو الإختلاس بعد إدانتهم، إحدى وسائل ملء هذه الخزينة.

---

(١) Lys., 26, 24; cf. Hansen, op. cit., Catalogue no. 75.

(٢) Lys., 27, 3, 6 - 7, 14.

ويرى «دافيس» أن الشخص المعني بالإتهام هو Epicrates of Cephisia أبيكراتيس من كيفيسيا السياسي المشهور.

cf. Davies, op. cit., p. 181. ويؤكد هذه الحالة أن الإتهام بالفساد قد ورد أيضاً عند ديموستينيس ضد أبيكراتيس وأعوانه، رغم أن ديموستينيس يتهمهم بالرشوة وليس الإختلاس. Cf. Demosth., 19, 277 - 79.

٢ ـ أن الإستعدادات والترتيبات المالية للحرب الكورنثية، ومنها على سبيل المثال ضريبة حرب ٣٩٥ ق.م أقرّت في أثينا نفسها، ربما جعلت المواطنين الأثينيين أكثر حساسية تجاه أي إستعمال خاطىء للمال العام[١].

٣ ـ لم يكن الأثينيون أنفسهم على قدر كبير من الثراء، ومن ثم فقد يكون ذلك أحد الدوافع التي تجعل من الصعب على الفقير أن يقاوم الإغراء بالرشوة أو الإختلاس.

وهنا يثور تساؤل حول مدى تقبل الأثينيين للرشوة والإختلاس، ويؤكد بعض الدارسين أنهم بشكل عام كانوا يتقبلونهما إستناداً إلى تعدد حالات الإتهام بهما[٢]، إلا أن يبدو من الصعوبة بمكان أن نصدر حكماً عاماً بناء على عدة حالات فردية حدثت في فترة زمنية معينة لها خصائصها وطبيعتها المتفردة.

ويؤكد هذا طبيعة وحجم العقوبات التي كانت تفرض على من تثبت عليه تهمة الرشوة أو الإختلاس من المال العام، والتي تراوحت بين ضبط ومصادرة الرشوة أو المال المختلس، وبين تغريم الشخص المدان ما يساوي عشرة أضعاف الرشوة أو المال المختلس، إلى أغلظ العقوبات وكانت الإعدام[٣].

وإذا ما أخذنا الجانب اللغوي في الإعتبار لوجدنا أن اللغة اليونانية لم يكن فيها ما يقابل كلمة إختلاس، وإنما إستعمل اليونانيون مرادف السرقة

---

(١) M. M. Austin, P. Vidal - Naquet, Economic and Social History of Ancient Greece, Berkeley 1977, pp. 139 - 141.

(٢) G. Kawkwell, Demosthenes'policy after the Peace of Philocrates, in S. Perlman, (ed.), Philip and Athens, New York 1973, p. 169 والذي يقول أن الرشوة والفساد كانت ظاهرة شائعة بشكل واضح في اليونان القديمة، إذا ما حكمنا في ظل تعدد حالات الإتهام بها. Cf. A. H. M. Jones, Athenian Democracy, Oxford 1975, pp. 128 - 9 وربما جاز لي الإقتراح هنا بأن تعدد حالات الإتهام ربما عاد إلى أن الرشوة والإختلاس لم يجرّما في أثينا إلا إذا أضرّا بالصالح العام، ومع ملاحظة أن الإضرار بالصالح العام هي عبارة مطاطة غامضة تحتمل الكثير من التأويلات، ربما أمكن تفسير كثرة الإتهامات التي وجهت ضد العديد من الشخصيات العامة والسياسية.

(٣) Demosth., 21, 113; cf. Lys., 21, 22.

أو السلب والإبتزاز [1] κλοπή
أما الرشوة فقد استعملوا لها عبارة [2] ὑφαίρεσις
«أخذ الفضة» λαμβάνειν ἀργύριον [3] أو «أخذ المال»
λαμβάνειν χρήματα [4].

أما الإستعمال الأكثر شيوعاً فكان «أخذ الهدايا» δωροδοκεῖν [5]، أما الرشوة نفسها فقد استعملوا لها كلمة «هدية» δῶρον [6]. ومن هنا قد يحدث التداخل بين الرشوة والهدية، فيبدو أن تبادل الهدايا كان عادة مألوفة في المجتمع الأثيني، حتى أن أفلاطون يقول: «الهدايا تُحث الآلهة . . . الهدايا تُحث الملوك الموقرين»[7].

لكن الهدية كنمط إجتماعي متعارف عليه في أغلب المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء قد تكون مقبولة إذا ما تم تبادلها بين أفراد طبقة إجتماعية واحدة، لكن إذا ما قدمت كما يقول أفلاطون إلى الملوك الموقرين أو إلى أي من أصحاب النفوذ، فقد يمكن لنا هنا أن نعتبرها رشوة بصورة من الصور، لأنه من الطبيعي أن من يقدم هدية لا بد أن ينتظر ردها بصورة ما. وهنا يثور تساؤل منطقي، إذا كان المجتمع الأثيني يقبل عادة بتبادل الهدايا بهذا الشكل، إذن فلماذا تم تجريم الرشوة والإختلاس؟

والإجابة قد تكمن ـ كما يرى أدكينز ـ في تعدد التناقضات في المجتمع الأثيني وصراع القيم الذي كان يمر به، فمن ناحية توجد قيم ومثاليات المجتمع الهومري العتيق والتي تمحورت حول الفرد وشرفه الشخصي وعصبية الدم والإنتماء للأويكوس Oikos، ومن ناحية أخرى توجد قيم المجتمع الجديد التي تدور حول النزاهة والتجرد والشعب وانتمائه للمدينة

---

(١) Lys., 28. 3.
(٢) Lys., 28. 16.
(٣) Lys., 30. 2.
(٤) Hyp. 3, 29, 30.
(٥) Lys., 28. 3.
(٦) Lys., 27. 3.
(٧) Plato, Rep., 390 e; Cf. Aristot., Nicomachean Ethics, 1123; Xen., Anabasis, 7, 7, 46.

الدولة Polis، وبما أن الرشوة والإختلاس بطبيعتهما الإقتصادية والإجتماعية يعملان على تحويل الفرد سواء كان راشياً أو مرتشياً أو مختلساً إلى عنصر يهدد إقتصاد وقيم المجتمع، لذا كان من الطبيعي أن يصبح مثل هذا الفرد خارجاً على قانون مثل ذلك المجتمع[١].

كما يمكن أن يضاف إلى هذا مشكلة صراع الطبقات التي مر بها المجتمع الأثيني، ففي ظل هذا الصراع كان ولا بد للفقير من أن يشعر بالمرارة تجاه الأغنياء الذين يوظفون ثقلهم الإقتصادي في تحقيق مكاسب ومنافع مادية أو عينية عن طريق تقديم الرشاوي، وبالطبع كان هذا على حساب الفقراء الذين شكلوا الأغلبية في تركيبة المجتمع الأثيني[٢].

والحديث عن الرشوة والإختلاس في المجتمع الأثيني لا بد أن يدفعنا إلى الحديث عن مظهر آخر من مظاهر الفساد السياسي، ولكن هذه المرة في مجتمع مختلف هو المجتمع الروماني، وفي فترة زمنية لاحقة ألا وهي أواخر عصر الجمهورية الرومانية، وتمثل هذا المظهر من الفساد السياسي في ظاهرة شراء الأصوات الإنتخابية.

يقول شيشرون في إحدى خطبه:

(إنه إمتياز اختصت به الشعوب الحرة، خاصة الشعب الروماني، أن يكونوا قادرين بأصواتهم الإنتخابية على منح المناصب لأي شخص، أو منعها عنه حسب رغبتهم)[٣].

ويوضح قول شيشرون مدى أهمية الناخب وصوته الإنتخابي لأي مرشح يتوق لشغل أو تجديد إنتخابه لمنصب سياسي أو لوظيفة عامة يتم شغلها عن طريق الإنتخاب.

والسؤال المباشر الذي قد يُثار هنا هو: لماذا شراء الأصوات الإنتخابية؟ والإجابة ببساطة تكمن في عدم كفاءة المرشح وضعف مقدرته على الوصول إلى ناخبيه أو إقناعهم بصلاحيته لشغل المنصب المرشح له،

---

(١) A. W. H. Adkins, Merit and Responsibility, A Study in Greek Values, Oxford 1960, pp. 153 - 71, 232 - 43.

(٢) وينطبق هذا أيضاً على المجتمع المعاصر، ويبدو أنه لم يخل مجتمع منه عبر العصور.

(٣) Cic, Pro Planc., 9. 11 - 12.

ومن ثم فإنه يلجأ إلى شراء أصوات الناخبين.

هذا الشراء الذي كان يتم إما عن طريق وعود إنتخابية تحقق للناخبين منفعة مباشرة، أو عن طريق رشوتهم بشكل مباشر بالهدايا والأموال والتي كانت تأتي في معظمها من سلب وإبتزاز الولايات الرومانية[١].

وقد عبرت الكلمة اللاتينية Ambitus ـ والتي كانت تعني الفساد السياسي وشراء الأصوات الإنتخابية لتولي مناصب معينة ـ عن هذه المشكلة السياسية والإجتماعية، وكانت هذه المشكلة قد بدأت في الظهور في القرن الأخير من العصر الجمهوري، وتفاقمت تدريجياً حتى وصلت إلى ذروتها في عصر بومبيوس وقيصر.

ورغم أن فساد الحياة الإنتخابية Ambitus كان ظاهرة واضحة قرب نهاية العصر الجمهوري، إلا أن هذا الفساد لم يأت وليد هذه الفترة، وإنما كانت له بالضرورة جذوره في عصر الجمهورية، ودليلنا على ذلك إنشاء روما لمحكمة خاصة لمحاكمة مفسدي الحياة الإنتخابية، «Quaestio de Ambitu»[٢] حوالي ١٢٠ ق. م.

ويؤكد إنتشار مثل هذه الظاهرة قرب نهاية العصر الجمهوري هذا العدد الضخم من الأسماء التي اتهمت بتقديم رشاوي للناخبين وإفساد الحياة السياسية، ونورد منها هنا على سبيل المثال[٣]: Ti. Gutta في ٦٩ ق. م، P. Popillius حوالي الفترة من ٦٩ ـ ٦٦ ق. م، L. Vargunteius حوالي الفترة من ٦٧ ـ ٦٣ ق. م، P. Sulla زوج أخت بومبي في ٦٦ ق. م، C. Licinius Macer في ٦٦ ق. م، C. Cornelius في ٦٥ ق. م، L. Murena في ٦٣

---

(١) مثال ذلك حادثة أميليوس سكاوروس P. Aemilius Scaurus في عام ٥٤ ق. م والذي اتهم بسوء استغلال السلطة والسلب والنهب أثناء توليه منصب حاكم سردينيا وكورسيكا، وقد تزامن هذا الإتهام مع حملة سكاوروس الإنتخابية لمنصب القنصل، فلجأ المدعون إلى طلب محاكمة سريعة لسكاوروس خوفاً من أن يحصل على منصب القنصل بالرشوة وبالتالي يحصل على حصانة تمنع محاكمته.

(٢) Erich Gruen, The Last Generation of the Roman Republic, University of California Press 1974, p. 212.

(٣) أورد «جرون» حصراً لعدد ضخم من هذه الأسماء في كتابه عن «الجيل الأخير للجمهورية الرومانية». Cf. Gruen, op. cit., pp. 212 - 239, 271 - 276.

ق. م، Metellus Scipio فـي ٦٠ ق. م، M. Valerius Messalla فـي ٥٤ ق. م، وغيرهم كثيرون.

وتعتمد ظاهرة شراء الأصوات الإنتخابية في تركيبتها على شقين: الشق الأول هو المرشحون لشغل مناصب معينة وما لهم من ثقل إقتصادي. أما الشق الثاني فكانوا هم أصحاب الأصوات الإنتخابية.

وفي محاولة لبحث أسباب إمكانية تقبل هؤلاء الناخبين للرشوة سواء بالوعود الإنتخابية أو بالمال بشكل مباشر، فيبدو أن الوضع الإقتصادي المضطرب وفقر الفلاحين الرومان كان عاملاً مؤثراً، إلا أن العامل المباشر والواضح تماماً كان الهجرة المستمرة إلى مدينة روما، والتي خلقت بالتالي طبقة من أصحاب الأصوات الإنتخابية التي لا تدين بالولاء لأحد، وبالتالي كانوا على إستعداد لبيع أصواتهم الإنتخابية لمن يدفع أكثر(١).

وربما ساعد على تكريس هذه الظاهرة الطريقة السرية في التصويت، والتي اتبعت بدلاً من الطريقة الشفوية العلنية التي كانت متبعة فيما مضى، فالطريقة السرية لا يصبح فيها لأي سيد أو صاحب أرض تأثير على تابعيه أو فلاحيه عند قيامهم بالتصويت، بينما كانت الطريقة العلنية تسمح للسادة بمتابعة كيف كان يصوت تابعيهم(٢).

والدليل الواضح لدينا على تفاقم المشكلة هو هذا العدد الكبير من القوانين التي حاولت حل المشكلة(٣)، وأقدم هذه القوانين ضد شراء الأصوات الإنتخابية Leges de Ambitu كان قانون كورنيليوس بابيوس Lex Cornelia Baebia عام ١٨١ ق. م، يليه قانون عام ١٥٩ ق. م والذي نسبه إلى قنصلي هذه السنة كورنيليوس دولابيلا وفلافيوس نوبيليور Cornelius Dolabela, M. Flavius Nobilior، ولا يعرف الكثير عن فحوى هذين القانونين(٤).

---

(١) M. Cary, H. H. Scullard, A History of Rome, Macmillan 1986, p. 302 ff.

(٢) Cic., De Leg., 3. 39; Pro Planc., 16.

(٣) قام «ليندرسكي» في مقال له عن شراء الأصوات الإنتخابية بإحصاء عدد ضخم من هذه القوانين، وقد استفدت منه كثيراً في هذا المجال. Cf. J. Linderski., Buying the Vote. the Ancient World, Vol. XI, nos. 3 - 4 (1985) pp. 87 - 94.

(٤) Livy, 40. 19. 11.

وطبقاً لبوليبيوس[١] فقد كان الموت وفقدان الأهلية Caput هو عقوبة الرشوة، وفي نفس الوقت يقول بوليبيوس في موضع آخر من نفس النص[٢]، أن من كان يخشى الإدانة في مثل هذه الجرائم، كان يقوم بنفي نفسه إختيارياً، أي أنه كان يفقد مقومات حياته وأهليته بالمعنى المجازي للكلمة وليس بالمعنى الحرفي لها.

ومع بدايات القرن الأول ق. م يُصدر سُلا Sulla قانون كورنيليوس Lex Cornelias الذي يقضي بحرمان الشخص الذي يدان بتهمة الرشوة وإفساد الحياة السياسية من شغل أي منصب رسمي لمدة عشر سنوات، ويوضح هذا أنه قد جرى تخفيف العقوبة بشكل واضح فيما بين عصر بوليبيوس وعصر سُلا[٣].

وفي الفترة التالية لعصر سُلا تُظهر التشريعات القضائية الخاصة بجرائم الرشوة وشراء الأصوات ثلاثة تغيرات واضحة:

١ ـ وضع تحديد دقيق وتوصيف لجريمة الرشوة والفساد السياسي Ambitus.

٢ ـ معاقبة كل من يثبت أنه قد ساعد على حدوث هذه الجريمة أو سهل لها.

٣ ـ تشديد العقوبة على من يدان بالرشوة وشراء الأصوات[٤].

وفي عام ٦٧ ق. م صدر قانون «كالبورنيوس» Lex Calpurnia والذي كان يقضي بطرد أي سناتور يثبت تورطه في جريمة الرشوة Ambitus من عضوية السناتو وحرمانه مدى الحياة من ألقابه الشرفية. وقد اعتُبر هذا القانون من أكثر القوانين التي تجرّم الفساد الإنتخابي قسوة[٥].

وفي عام ٦٣ ق. م صدر قانون بإشراف شيشرون يعيد عقوبة النفي

---

(١) Polyb., VI. 56. 4.

(٢) Polyb., VI. 14. 7.

(٣) Gruen, op. cit., p. 212 note 4 Idem., Roman Politics and the Criminal Courts, Cambridge, Mass. 1968, pp. 120 - 125.

(٤) Linderski, op. cit., p. 92.

(٥) Erat enim severissime scripta Calpurnia. Cf. Cic., pro Mur., 46.

لمن تثبت إدانته بجريمة الرشوة لشراء الأصوات الإنتخابية، وإن كان «ديون كاسيوس» يحددها بعشر سنوات[١]. ثم تعود العقوبة لتصبح النفي مدى الحياة طبقاً لقانون «بومبيوس» في ٥٢ ق. م[٢].

ورغم أن مشكلة شراء الأصوات الإنتخابية كانت ذات شقين أساسيين - كما سبق القول - هما الناخب صاحب الصوت، والمرشح لمنصب ما، إلا أنه بمرور الوقت يظهر طرف ثالث على الساحة، وهم طائفة من وكلاء المرشحين أو من سموا Divisores، وهم من كانوا يقومون بعملية توزيع الرشوة لشراء الأصوات حتى يبقى المرشح - ظاهرياً - بعيداً عن تهمة الرشوة، ويبدو أنهم كانوا يؤدون عملهم جيداً لدرجة أن بعضهم كان يطلب مبلغاً معيناً يدفع سلفاً لتولي عملية إنجاح مرشح ما، كما يظهر من قطعة طريفة لشيشرون الذي يتحدث عنهم مقارناً إياهم باللصوص[٣]، قائلاً أنه قد تمت مقابلة لبعض هؤلاء الوكلاء في منزل «ڤيريس» الذي ذكّرهم بأنه كان كريماً معهم عندما رشّح نفسه لمنصب البرايتور فيما مضى، ثم لمنصب القنصل، ووعدهم بأموال فوق ما يتصورون إذا ما نجحوا في إفشال إنتخابي (أي شيشرون) لمنصب الأيديل، فتصدى أحد هؤلاء الوكلاء قابلاً المهمة لكنه إشترط دفع خمسمائة ألف سستريس سلفاً كتكاليف لهذه العملية[٤].

وتوضح رواية شيشرون أن هؤلاء الوكلاء لم يكونوا عاملاً فعالاً في إنجاح مرشح ما فقط، بل كان في إمكانهم أيضاً إسقاط مرشح معين لصالح مرشح آخر بالطبع، كما يتضح من حجم الأموال المتداولة في الإنتخابات حقيقة بسيطة، وهي أن الإنتخابات الرومانية لم تكن متاحة أمام الفقراء لتكاليفها الباهظة.

ويبدو أن مشكلة هؤلاء الوكلاء قد تضخمت بحيث اضطر القنصل كالبورنيوس بيسو C. Calpurnius Piso أن يصدر قانوناً عام ٦٧ ق. م يعاقب هؤلاء الوكلاء على تسهيلهم مهمة رشوة الناخبين[٥].

---

(١) Cic., pro Mur., 45, 47; pro Planc., 8, 83. Cf. Dio Cass., 37. 29.

(٢) Cic., ad Att., IX. 14. 2. Cf. Plut., Vitae, Cat. Min., 48.

(٣) Cic., Verr., III. 161.

(٤) Cic., Verr., I. 22 - 23.

(٥) Dio Cass., XXXVI, 38 - 9. والذي يروي حادثة طريفة مرتبطة بإصدار هذا القانون، حيث=

وفي عام ٥٥ ق. م أصدر أحد أعضاء التحالف الثلاثي وهو كراسوس M. Crassus قانوناً هاجم به هؤلاء الوكلاء، فطبقاً لهذا القانون أصبح من الممكن تقديمهم للمحاكمة بتهمة الرشوة مضافاً إليها تهمتي خرق القانون العام وارتكاب أفعال شريرة Vis et Ambitus[1].

إلا أنه كان من الواضح أن كل هذه القوانين المتتالية لم تفلح في القضاء على ظاهرة الفساد الإنتخابي، سواء فيما يخص المرشح، أو فيما يخص الناخب، حيث أنها قد تعاملت مع المشكلة كظاهرة سياسية أو أخلاقية مغفلة جانبها الإجتماعي الواضح، فإنحسار القيم والمثل القديمة Clientela والتي تمحورت حول الفضيلة Virtus، وبداية سيطرة المثل والقيم الجديدة لبومبيوس وقيصر وكاتالينا وغيرهم، والتي تمحورت حول الذاتية والفوقية والمصلحة الشخصية Favitores كان واقعاً لا مفر منه لا تستطيع مثل هذه القوانين تغييره، إذ أن القانون في حد ذاته لا يمكن أن يأتي ثماره كنص، لأن القائم على القانون هو الذي يعطيه قوة النفاذ والإلزام التي قد تصل إلى حد الإكراه. وهذا القائم على تنفيذ القانون ـ سواء أكان فرداً أو جماعة ـ عضو في المجتمع الروماني مثله في ذلك مثل الناخب أو المرشح، وجميعهم لهم مواقف مبنية على مجموعة قيم ثابتة إلى حد ما تشكل أنماط سلوكهم تجاه القضايا التي يواجهونها، وعندما تبدأ مجموعة المفاهيم والقيم والمبادىء التي يؤمنون بها في التغير يتغير موقفهم وبالتبعية تتغير أنماط سلوكهم تجاه أي قضية يواجهونها.

مما سبق يتضح أن المجتمع الأثيني قد عانى مع بدايات القرن الرابع ق. م من مشكلة فساد الحياة السياسية والعامة بسبب إنتشار ظاهرتي الرشوة والإختلاس، أما مجتمع الجمهورية الرومانية فقد عانى نفس المعاناة خلال القرن الأخير ق. م، ولكن بسبب ظاهرة شراء الأصوات الإنتخابية والتي تعد بالتأكيد لوناً من ألوان الفساد السياسي. وتشابه المشاكل التي مر بها كلا

= هاجم عدد من هؤلاء الوكلاء Divesores القنصل كالبورنيوس بيسو أثناء عرضه لقانونه الجديد، واضطروه للفرار من الفوروم الروماني، إلا أنه عاد بعد فترة قصيرة مع حرسه الخاص القوي واستطاع بذلك أن يمرر هذا القانون.

(١) J. Linderski, Ciceros Rede Pro Caelio und die Ambitus - und Vereinsgesetzgebung der ausgehenden Republik, Hermes 89 (1961) pp. 106 - 119, apud J. Linderski, op. cit., p. 93.

المجتمعين الأثيني والروماني ـ رغم بعد الشقة الزمنية بينهما ـ يجعلنا نلمح هنا بعض أوجه الشبه في الظروف التي مر بها كلا المجتمعين، فعلى سبيل المثال:

١ ـ النظام السياسي في أثينا نظام بين نظامين، أولهما وهو النظام الديموقراطي ينهار، والآخر يولد من خلال هذا الإنهيار مفسحاً الطريق لظاهرة تاريخية جديدة آخذة في التبلور ونظام سياسي جديد تمثل في سيطرة مقدونيا وظهور الإسكندر، أما النظام السياسي في روما فقد كان جمهورياً لكنه آخذ في التحلل التدريجي، في نفس الوقت الذي بدأت في الأفق علامات التحول إلى الإمبراطورية وحكم الفرد المطلق، الذي بدأ بالصراع المسلح على السلطة في روما أواخر العصر الجمهوري ثم ظهور جايوس أوكتافيانوس، ثم تبلور تماماً وأخذ شكله النهائي بظهور تيبيريوس. ومن ثم يمكن القول أنه كلما ضعف النظام السياسي ضعفت سيطرته على بقية النظم الإجتماعية، وبالتالي فمن الممكن أن يكون الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد نتيجة لضعف هذا النظام وعدم قدرته على ضبط سلوك أعضاء المجتمع.

٢ ـ الظروف الإقتصادية المضطربة وعدم الإستقرار الذي مرت به أثينا مع بدايات القرن الرابع ق. م، والذي عانت منه روما أيضاً في القرن الأول ق. م، بالإضافة إلى وجود شريحة لا يستهان بها من كلا المجتمعين كانت تعاني من الفقر وعدم وجود الدخل الثابت المنتظم.

٣ ـ الحروب البلوبونيسية وما أفرزته من نتائج سيئة إقتصادياً وإجتماعياً وأخلاقياً في أثينا، والصراع المسلح على السلطة في روما أواخر العصر الجمهوري والذي أفرز نتائج تكاد تتشابه مع ما أنتجته الحروب البلوبونيسية.

٤ ـ مرحلة التأرجح بين القيم والمثل التقليدية، والقيم والمثل الجديدة التي تتميز بالمرونة وعدم الإلتزام في الكثير من الجوانب وخاصة الأخلاقية، هي مرحلة مر بها كلا المجتمعين الأثيني والروماني، وبالضرورة فرضت هذه المرحلة وما تلاها من سيادة للقيم والمثل الجديدة توجهاً إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً جديداً.

من هذا يمكننا أن نخلص إلى أن مشاكل الرشوة والإختلاس وفساد

الحياة السياسية التي مر بها كلا المجتمعين الأثيني والروماني هي مشاكل إجتماعية بالدرجة الأولى، انسحب تأثيرها على الجوانب السياسية والإقتصادية من حياة هذين المجتمعين.

تتبقى نقطة أخيرة جديرة بالملاحظة، وهي أنه رغم كثرة الإتهامات بالإختلاس والرشوة في المجتمع الأثيني (وقد أوردنا منها هنا عشر حالات اتهم فيها ثلاثة عشر شخصاً) فالمصادر لا تخبرنا عن إدانة ومعاقبة أي منهم سوى في أربع حالات فقط (الحالات ٥، ٦، ٧، ٨)، وفي حالة المجتمع الروماني فرغم كثرة الأسماء التي اتهمت بالرشوة لشراء الأصوات الإنتخابية، ورغم القوانين العديدة التي تجرّم هذا الفعل، إلا أن المصادر أيضاً لا توضح ماذا تم في أمر هؤلاء المتهمين، مما قد يتيح لنا أن نستنتج أن كلا المجتمعين الأثيني والروماني لم تكن تؤرقهما مشاكل الإختلاس والرشوة وفساد الحياة السياسية بنفس القدر الذي يمكن أن تؤرقنا به هذه المشاكل في الوقت الراهن.